JAUES

Journal of Al-Azhar University Engineering Sector

Vol. 16 , No,61 , October 2021 , 1489 -1502

ROLE OF EGYPTIAN (HAMLETS) VILLAGES SUBSIDIARIES "EZAB,KOFOR,NOGOA" IN FORMULATION THE EGYPTIAN RURAL PHYSICAL PATTERN

Kamal Khalaf Ismail, Ahmed Nagib Elkady, Shaban Abu Khatwa

Urban Planning Eng Department, Faculty of Engineering, Al-Azhar University, Cairo, Egypt

Mostafa Helmy Mohamed

***Corresponding Author's E-mail:** eng_azhar2003@yahoo.com

Received : 21 August 2021 Accepted : 10 September 2021

Abstract:

The concept of the rural physical pattern is linked to a number of planning levels, starting from the national level to the local level. Despite the importance of each of the physical patterns (rural and urban), most of the research tended to focus on the urban pattern to focus on cities, their growth and the development of planning theories. The aspects of rural urbanization began to receive a great deal of attention, especially from the geographical point of view at the beginning of the twentieth century.

The satellites of the Egyptian villages (ezab, kofor, and nogoa) are the basic nucleus of the Egyptian village and the origin of the formation of the Egyptian countryside. This research reviews a number of features of these satellites in terms of defining them, their beginnings, the reasons for their emergence, their historical development, the organizing framework for them, their legal status and some of their social and urban characteristics in order to know the size and extent of the impact of these satellites in forming the Egyptian rural population and the impact of their distribution on the physical pattern, especially with their large number and in The diversity of its forms and nature.

The research concluded a number of results, the most important of which is the link between the subsidiaries of the villages and the agricultural land tenure systems and the presence of a strong reflection of the administrative and legislative systems on the size of the villages' subsidiaries, and the importance of developing multiple alternatives for rural development with good urban management, especially with regard to controlling urban growth and coordination between the relevant authorities to ensure optimal exploitation for the efforts and integration between them.

KEYWORDS:**(Hamlets " villages subsidiaries" - Ezab,Kofor,Nogoa – Physical pattern - Egyptian rural pattern)**

دور توابع القرى المصرية "العزب والكفور والنجوع" فى تشكيل النسق العمرانى الريفى المصرى

كمال خلف اسماعيل، أحمد نجيب القاضى، شعبان أبو خطوة

قسم التخطيط العمرانى، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

مصطفى حلمى محمد

* البريد الالكترونى للباحث الرئيسى: eng_azhar2003@yahoo.com

الملخص:

يرتبط مفهوم النسق العمرانى الريفى بعدد من مستويات التخطيط بدءا من المستوى القومى وصولا الى المستوى المحلى وتسعى عديد من دول العالم إلى تحقيق اتزان فى نسقها العمرانى من خلال وضع إستراتيجية للتنمية العمرانية تدعم انتشار التنمية وتساهم فى تقليل التفاوتات الإقليمية وصولا إلى تحقي١٤٩٠ق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أهمية كل من النسقين العمرانيين (الريفى، الحضرى) إلا أن أغلب الأبحاث اتجهت إلى التركيز على النسق الحضرى للتركيز على المدن ونموها وتطور نظريات تخطيطها، وقد بدأت مجالات العمران الريفى تحظى بجانب كبير من الاهتمام خاصة من الناحية الجغرافية فى بداية القرن العشرين.

وتعد توابع القرى المصرية (العزب والكفور والنجوع) هى النواة الأساسية للقرية المصرية وأصل تكوين الريف المصرى، ويستعرض هذا البحث عدد من ملامح هذه التوابع، من ناحية التعريف بها وبدء ظهورها وأسباب نشأتها وتطورها التاريخى والاطار المنظم لها ووضعها القانونى وبعض من خصائصها الاجتماعية والعمرانية، بهدف معرفة حجم ومدى تأثير هذه التوابع فى تشكيل معمور الريف المصرى وأثر توزيعها على النسق العمرانى خاصة مع ضخامة عددها وفى ظل تنوع أشكالها وطبيعتها.

وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها ارتباط توابع القرى بنظم حيازة الأراضى الزراعية ووجود انعكاس قوى للنظم الادارية والتشريعية على حجم توابع القرى، وأهمية وضع بدائل متعددة للتنمية الريفية مع الادارة الجيدة للعمران خاصة فيما يتعلق بضبط النمو العمرانى والتنسيق بين الجهات ذات الصلة لضمان الاستغلال الأمثل لجهود تلك الجهات وتكاملها.

المقدمة:

يمكن تعريف النسق العمرانى بأنه النظام الذى يجمع عناصر العمران المختلفة من (أرض "بيئة عمرانية"، وبشر يعيشون عليها "جغرافيا واجتماع" والأنشطة التى يمارسوها "اقتصاد") ومدى تشابك العلاقات بين هذه العناصر وتفاعل كل منها مع بعضها، وبذلك ضمان لاستمرار الحياة وإحداث تطور ونمو.

ويمكن التحكم فى النسق العمرانى لنطاق معين من خلال شكل ونمط توزيع السكان والأنشطة البشرية داخل هذا النطاق مع مراعاة الطبيعة الجغرافية والنظام الادارى والقانون الذى يحكم هذا النطاق، وتتسم العلاقات بين عناصر النسق العمرانى بأنها متشابكة ومتعددة ومعقدة١ ومن هذا المنطلق بدأت نظريات التخطيط العمرانى تتعرض لمعالجة المجتمعات من جوانبها الإجتماعية والإقتصادية وذلك من خلال البحوث والدراسات الإجتماعية للتنمية العمرانية، ومن هنا دخل الجغرافيون فى حلقة البحث والدراسة بإعتبارهم أقرب المتخصصين الذين يتعاملون مع الأرض إجتماعيا وإقتصاديا.

وقد بدأ انتشار الفكر التخطيطى على المستوى الإقليمى فى خمسينيات القرن العشرين واستمرت محاولة تطبيقه فى العديد من الدول حيث بدأ تغير النظر فى التنمية العمرانية ليس على البعد السكنى والعمرانى فقط بل تعدى إلى الأسس الاجتماعية والاقتصادية كموجه أساسى فى عملية التنمية المحلية من ناحية والإقليمية والقومية من ناحية أخرى، وظهرت الحاجة إلى تنظيم العمل والتنسيق بين التخصصات المختلفة التي تساهم فى عملية التنمية العمرانية.

ونظراً لتعدد العلاقات التبادلية والتدرج الوظيفى لعناصر النسق فيؤدى ذلك إلى وجود قوى جذب وطرد بين هذه العناصر، الأمر الذى يجعل النمو المفاجئ لأى من المستقرات أو المجتمعات لا يكون حدثاً عشوائياً وإنما هو يرتبط أساساً بالتغير فى وظيفتها وبالتالى حجمها وموقعها فى النسق، كما تؤثر أحجام ورتب المستقرات والمجتمعات فى النسق العمرانى.

الكلمات المفتاحية: توابع القرى - العزب والكفور والنجوع – النسق العمرانى - النسق الريفى المصرى

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المناهج الآتية: المنهج الاستقرائي لعدد من مصادر البيانات والاحصاءات والمعلومات للريف المصرى عموما وتوابع القرى بصفة خاصة ودراسة المفاهيم وأدبيات المتعلقة بمحاور البحث وتشمل: ماهية توابع القرى ونشأتها، بالاضافة إلى المنهج الوصفى من خلال الوصف الدقيق وعرض القوانين والتشريعات المتعلقة بنظم الادارة المحلية والعمران ثم عرض تفصيلى لتوابع القرى بكل محافظة للوصول الى المنهج التحليلى للحصول على نتائج منطقية بهدف وضع وتصور للمقترحات التى تحقق أهداف البحث.

مشكلة البحث:

ترتبط توابع القرى المصرية أو ما يعرف بالعزب والكفور والنجوع بالريف المصرى والذي يعتمد غالبية سكانه على نشاط الزراعة حيث يتسم بكونه مجالا واسعا لنشاط الزراعة تصاحبه عدد من الأنشطة الفرعية والمساعدة والتى يمتهنها عدد كبير من ساكنى هذا الريف، لذا فإن ارتباط العمران الريفى المصرى بالزراعة والعلاقة بالتجمعات الريفية يؤكد على الدور الرئيسى للقرى وتوابعها فى تشكيل النسق العمرانى للريف المصرى.

وتعد توابع القرى هى النواة الأساسية للقرية المصرية وقد بدأ ظهور هذه التوابع منذ عهد الفاطميين والأيوبيين مرورا بعصر المماليك والزمن العثمانى وعهد محمد على وثورة ٥٢ حتى عصرنا هذا، حيث شهدت هذه التوابع تغيرا ملحوظا منذ نشأتها حتى تاريخنا الحاضر تسبب فيه علاقة المزارع والفلاح بالأرض الزراعية، حيث أن عدد هذه التوابع كان قليلا فى الزمن الماضى لكن كثر العدد فى عهد محمد على حين أمر بانشاء الأبعاديات ثم تضاعفت أعداد هذه التوابع بعد ثورة ٥٢ وما صاحبها من تفتيت للملكيات والحيازات مما أدى لانتشار هذه التوابع بكثافة.

وطبقا لبيانات وزارة التنمية المحلية٢ فإن عدد توابع القرى المصرية يزيد عن ٢٩ ألف تابع موزعة على الدلتا ووادى النيل، وقد تناولت أغلب الدراسات العمرانية النظر إلى العمران الريفى باعتبار أنه الكتل العمرانية القائمة للقرى دون مراعاة لتوابع القرى والتى تمثل عمران مكمل للريف المصرى كما تلعب دورا هاما فى تشكيله.

أهداف البحث:

يأتى هذا البحث كأحد محاولات إعادة النظر للعمران الريفى المصرى فى ظل التعرف على خصائص وسمات توابع القرى المصرية ثم تحليلها ومعرفة تأثير عدد من ملامح هذه التوابع (سكانية وعمرانية وادارية وقانونية ..) على الريف المصرى واستنباط أهم خصائص توابع هذا العمران الريفى.

حيث أنه وفقا لآخر احصاء صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وفقا لتعداد السكان لعام ٢٠١٧ ٣ يمثل سكان ريف جمهورية مصر العربية ٥٧,٦٪ من اجمالى عدد السكان (أكثر من نصف السكان) وذلك رغم زيادة معدلات التحضر عالميا.

مفهوم توابع القرى:-

يقصد بتوابع القرية التجمعات العمرانية الصغيرة التى تقع ضمن زمام القرية وترتبط بها من حيث الزراعة والرى، حيث أن لكل قرية زمام زراعى يضم مساحة من الأراضى الزراعية وتنتشر بها بعض التجمعات السكنية التى تتبع هذه القرية اداريا وتندرج ضمن اجمالى سكانها، وبالتالى تعتمد عليها فى الخدمات وتتفاعل معها من خلال شبكات الطرق والمجارى المائية مكونة شبكة منتشرة على مستوى الأراضى الزراعية.

وتتعدد المرادفات لكلمة توابع القرى من الناحية اللغوية حيث يستخدم لفظ "الناحية" أو "الكفر" للدلالة على القرى أو للدلالة على التوابع، إلا أن كلمة "كفر" كانت تستعمل للدلالة على القرية الصغيرة منذ عهد المماليك لذا عادة ما يكون الكفر بجوار البلدة الأصلية ولا زالت حتى وقتنا هذا تحمل عديد من القرى المصرية مسمى "كفر" مثل: كفر الشموت وكفر فرسيس ... وغيرها من القرى التى تحمل مسمى "كفر" خاصة بالوجه البحرى، وعليه فإن الكفر يمكن تعريفه على أنه تجمع سكنى ريفى قد يقارب فى حجمه القرية الحالية، أما كلمتى "نزلة" و "نجع" فتستخدمان للدلالة على توابع القرية منذ زمن العثمانيين، وبالنسبة للفظى "أبعادية" و"عزبة" فتعرفان أيضا على أنهما من توابع القرية منذ عصر محمد على، ومازال عدد كبير من مسميات القرى الحالية تحمل مسمى (نجع...) كما ان بعضها يحمل مسمى (عزبة ...).

على الرغم من اندثار بعض القرى واختفاءها كليا ٤ الا ان اسمها بقى علما على الحوض الزراعى الذى كانت فيه أو مجموعة التوابع فى زمامها حيث أن القرية التى كانت تختفى كان يظهر بدلا منها قرية أخرى فى زمامها من توابعها تحل محلها وتصبح سكن مزارعى أراضيها ومنذ عهد المماليك فى منتصف القرن الخامس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر كان تغير أسماء القرى طفيفا غير معلوم تاريخه أما من بداية القرن التاسع عشر فكان التغيير معلوما ومنذ ذلك الحين حتى وقتنا هذا أصبح التغيير معلوما ومشهورا، ووفقا لكتب التاريخ والخطط فقد بقى استخدام ((كفر وعزبة ونجع)) كمسميات حتى يومنا هذا، وبذلك أصبح "الكفر والعزبة والنجع" هو المرادف الحقيقى لتوابع للقرية المصرية.

ووفقا للتوزيع الجغرافى فى العموم فإن استخدام "الكفر" يكون فى ريف محافظات الوجه البحرى بينما "النجع" فى ريف محافظات الوجه القبلى، أما "العزبة" فهى أصغر تجمع سكانى ريفى يتبع القرية وتستعمل فى كلا الوجهين، وبالتالى فإن استعمال مرادفات "العزب والكفور والنجوع" يتم للدلالة على توابع القرى.

نشأة توابع القرى:-

تعد البداية الحقيقية لظهور توابع القرى بمفهومها الحالى منذ حوالى قرنين من الزمن أى فى أوائل القرن التاسع عشر فى عهد الخديوى محمد على عندما أمر سنة ١٨٣٠ بانشاء الأبعاديات فى البلاد ذات الزمام الواسع ليكون المزارعون بالقرب من مزارعهم واشترط لهذه الابعاديات أن تكون نواة لنواح صغيرة تابعة للبلاد الأصلية فى الادارة والزمام، ثم جاء الخديوى سعيد ليجعل هذه الأبعاديات مستقلة تماما واشترط أن تزيد مساحة القرى الجديدة عن مائة فدان مما دفع أصحاب الابعاديات إلى فصلها عن بلادها الأصلية بل طلبوا أن تفصل مساكنهم التى هى جزء من القرى وجعلها ناحية قائمة بذاتها، وعليه فقد زادت أعداد توابع القرى ممثلة فى العزب والكفور والنجوع.

ومع تقدم نظم الحكم والادارة أواخر القرن التاسع عشر وتساوى سكان العزب بسكان البلاد الاصلية فى الالتزامات الحكومية تم السماح بانشاء العزب والكفور فى الأراضى البعيدة على نطاق واسع وكبير.

وقد ارتبطت نشأة توابع القرى ارتباطا قويا بنظام حيازة الأراضى الزراعية باعتبار أن الارض الزراعية أساس ثروة البلاد وعمرانها ومصدر للخراج (الضرائب) حيث أن تحصيل ضرائب الاطيان الزراعية كان ولازال موردا رئيسيا من موارد خزانة الدولة، لذا فقد أولت الحكومة اهتماما فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مع اتساع اراضى البلاد خاصة الواقعة عند الاطراف الشمالية من الدلتا ونواحى الاستصلاح أو حواجر البلاد فى الصعيد بالبعد التنظيمى والادارى.

التطور التاريخى لتوابع القرى:

منذ عام ١٨٠٥ بدأ محمد على اجراء تنمية زراعية شاملة ٥ منذ توليه حكم مصر وإحداث تغييرات جوهرية من تنظيم فرض الضرائب على الاطيان الزراعية وتحديد مشروعات الرى وقد جعل من الدولة هى المالك الوحيد للارض لاحكام القبضة على الاراضى الزراعية (كمورد رئيسي) ثم فى ١٨١٣ تم اجراء مسح شامل للاراضى الزراعية تميز بأنه لكامل القطر المصرى مما ترتب عليه تحديد مشروعات الرى المطلوبة وإعداد دراسات وتقدير حاجات المناطق المأهولة إلى ترع ومصارف وجسور وقناطر، فضلا عن تحديد الأراضى القابلة للزراعة (الاستصلاح) بيد انه عاب هذا المسح الزراعى سوء توزيع زمامات القرى، وقد أسفر هذا المسح عن تقسيم الدولة المصرية إلى مديريات ومراكز وأقسام ونواحى وقرى، وربطت الارض المزروعة والقابلة للزراعة زماما للقرى وسميت بالمعمور، وقسمت زمامات الوجه البحرى الى أحواض تضم مساحات (٥٠– ١٥٠ فدان) وقسمت زمامات الوجه القبلى الى أحواض (تقارب مساحة الحوض الواحد ٢٥٠٠٠ فدان)، ثم قسم الحوض الى قبالات تتقارب فى مساحتها مع مساحة احواض الوجه البحرى.

وفى عام ١٨٤١ صدر أمر باعداد سجلات جديدة (دفاتر المكلفات) وخصص فيها سجل لكل قرية يتضمن اسم الحائز ومساحته ونوعها ومقدار الضريبة، وفى عام ١٨٥٩ صدر قرار فك زمام أغلب البلاد لضبط المساحة وربط الضرائب على ما يكون ساقط الحصر منها مما أعطى الفرصة لاصحاب العزب والكفور باطلاق أسماءهم على كفورهم بشرط ألا تقل أرض الكفر الواحد عن ١٠٠ فدان.

وفى عام ١٨٦٨ صدر قرار بإعطاء الأراضى البور لمن يستصلحها من الاعيان والامراء مما اقتضى إنشاء عزب وكفور جديدة خاصة فى مديريات الشرقية والبحيرة والغربية (كانت مديريات ثم تحولت لمحافظات)،

وفى عام ١٨٩٢ تم البدء فى اعمال مساحة الاراضى المصرية وتسجيلها ضمن مهام هيئة المساحة المصرية وقد تم الانتهاء من الرفع المساحى للقطر المصرى فى عام ١٩٠٧ حيث تم عمل دفاتر مكلفات جديدة تتضمن بيانات دفاتر عام ١٨٤١ مع اضافة بند التغيرات التى طرأت على الملكية.

وفى عام ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ الذى أحدث طفرة فى نظام ومنوال الحيازة الزراعية فى مصر حيث حدد ملكية الاراضى الزراعية بما لايجاوز ٢٠٠ فدان لأى فرد باستثناء الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها وكذا اراضى الشركات والجمعيات واراضى الوقف.

أسباب نشأة توابع القرى:

ساعد عدد من الأسباب على نشأة توابع القرى تمثلت فى وجود الابعاديات وهى الأراضى التى منحها محمد على لحاشيته وكبار موظفيه وعدد من الاعيان بمساحات كبيرة والتى تعد أصل نشأة توابع القرى حيث خصصت لاشخاص توارثها أجيال من بعدهم ثم تقسمت الملكيات الكبيرة للأراضى الى حيازات صغيرة مع صدور قانون الاصلاح الزراعى والذى حدد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين مع استيلاء الحكومة على ملكية ما يجاوز مائتى الفدان، وتوزيع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين.

ثم أتبع ذلك صدور قانون الادارة المحلية الذى قسم وحدات الحكم المحلى بمصر الى ٥ وحدات هى: محافظات- مراكز- مدن- احياء- قرى، واعطاء سلطة تحديد نطاق القرى وإلغاءها للمحافظ، وجعل لكل قرية رئيس يعاونه مجلس تنفيذى ويمارس المجلس الشعبى المحلى للقرية الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى كما أعطى لكل قرية موارد

للحساب الخاص بالخدمات والتنمية المحلية وأوجه الصرف مما استتبعه أن فصل القرى أو استحداث قرى جديدة او توابع للقرى بقرار من المحافظ المختص، وقد كان لهذا عظيم الاثر فى زيادة عدد توابع القرى حيث تم ذلك دون دراسة وانما لاعتبارات واهداف متعددة.

البعد الادارى والتنظيمى لتوابع القرى:

يعتبر الأساس الادارى هو الحاكم لتنظيم الريف المصرى والذى تندرج تحته القرى ومن ثم توابع القرى، وفى القرن التاسع عشر كان التقسيم الادارى للريف المصرى يتضمن المراكز والاخطاط ثم القرى بحيث يرأس المركز مأمور ويدير شئون الأخطاط ناظر ويشرف على القرى قائم مقام، وبعد الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ أسندت رئاسة كل القرى الى عمد.

وفى القرن العشرين أصبح لكل مركز رئيس ثم لكل مجموعة قرى رئيس يعرف برئيس الوحدة المحلية القروية وهى القرية الام التى يتبعها بعض القرى ثم لكل قرية رئيس يعاونه العمدة وتتبع كل قرية عدد من توابع القرى، وتعد هذه هى مستويات الادارة التنفيذية فضلا عن وجود المجالس الشعبية المحلية (مركز او قرية) التى من دورها الرقابة والاشراف على الادارة التنفيذية.

ووفقا لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى فإن لكل قرية مجلس تنفيذى برئاسة رئيس القرية ومجلس شعبى محلى يمارسان مهامهما وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية خاصة بما ينمى القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا ووفق ما تقوم به الدولة من إجراء تعداد احصائى رسمى كل ١٠ سنوات بدءا منذ عام ١٨٨٢ (مر هذا التعداد بمراحل أدت لاجرائه بسنوات مختلفة حيث تلاه ١٨٩٧ ثم ١٩٠٧ و ١٩١٧ و ١٩٢٧ و ١٩٤٧ و ١٩٦٠ "فترة انشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والعمل بالقوانين المنظمة للعمل الاحصائى" ثم تعداد عام ١٩٦٦ و ١٩٧٦ و ١٩٨٦ و ١٩٩٦ و ٢٠١٧) إلا أن ظهور توابع القرى ضمن هذه التعدادات بدأ منذ تعداد عام ١٩٦٦ مرورا بتعدادات ١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦ و٢٠٠٦ وصولا إلى آخر تعداد ٢٠١٧.

وعلى الرغم من مرور الادارة المحلية بعدد من المتغيرات خلال النصف الثانى من القرن العشرين وتغير عدد من الهياكل الادارية المحلية ضمن التنظيم الادارى، إلا أن وزارة التنمية المحلية فى عام ٢٠٠٧ أصدرت أول دليل تفصيلى محدث لجميع مستويات الوحدات المحلية بجمهورية مصر العربية ثم تمت إضافة بيان تفصيلى للعزب والكفور والنجوع على مستوى المحافظات إليه مع تحديد التبعيات الادارية من خلال تقسيم الجمهورية إلى محافظات والمحافظة إلى مراكز والمركز إلى وحدات محلية قروية والوحدة المحلية القروية إلى قرى مع بيان توابع كل قرية ليكون قاعدة بيانات هرمية تدعم اتخاذ القرار خاصة فى مجال تدرج الخدمات للسكان وتضمن تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع.

وقد أشار هذا الدليل للعزب والكفور والنجوع بأنها كيانات محلية أغلبها يتبع القرى دون أن يرقى لمستوى القرى من حيث التعداد وتؤدى لها الخدمات من اقرب قرية أو وحدة محلية.

شكل (١) تطور نظام ادارة الريف المصرى

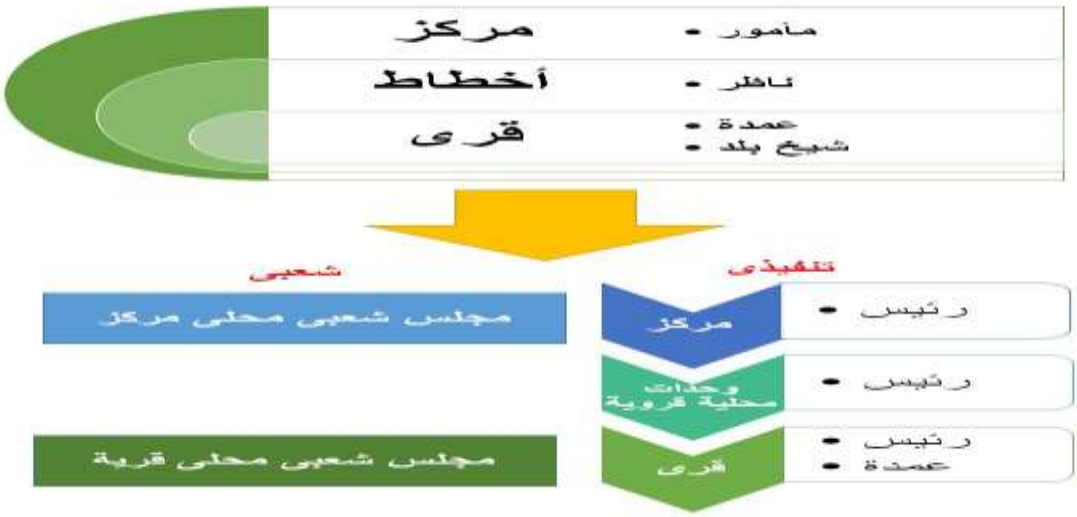

المصدر: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين الى سن ١٩٤٥ – محمد رمزى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٩٤، قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

الجانب الوصفى للبحث:

تضمن الدليل الصادر عن وزارة التنمية المحلية أن مدلول مسميات العزبة او الكفر او النجع هو مدلول واحد، وقد تميز هذا الدليل بدورياته التى تصدرها وزارة التنمية المحلية متضمنة حصر وتحديث البيانات وفق التعديلات التى تطرأ على الوحدات الادارية المختلفة بدءا من المحافظات مرورا بالمراكز والمدن والوحدات المحلية القرية والقرى وصولا الى العزب والكفور والنجوع.

ووفقا لهذا الدليل الصادر عن عام ٢٠١٨ ٦ فقد بلغ إجمالى عدد العزب والكفور والنجوع على مستوى الجمهورية ٢٩٣٩٠ عزبة وكفر ونجع تابعة لعدد ٢١ محافظة، وبتفصيل محتويات هذا الدليل يتبين الآتى:

* عدد ٦٥٤ تجمع سكنى تابعة لعدد ٣ محافظات هى شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر، وهذه التجمعات عبارة عن مبانى متناثرة يغلب عليها الطابع البدوى وليس الريفى فضلا عن وقوعها تابعة لمحافظات حدودية وبالتالى تتباعد المسافات بينها فضلا عن تباعد مبانى التجمع الواحد وعدم انتظامها كتوابع قرى بل هى كيانات لمبانى سكنية تتبع بعض القرى بهذه المحافظات من الناحية الأمنية والادارية والتنظيمية.

* لم تضم ٣ محافظات أى عزب أو تجمعات سكنية هى: القاهرة وبورسعيد والسويس وهذه المحافظات حضرية.

* تبعية عدد ٢٩٣٩٠ عزبة لعدد ٢١ محافظة ويلاحظ أن توابع قرى ٣ محافظات هى: الاسكندرية ومطروح والوادى الجديد يبلغ عددها ٨٠٨ عزبة غير محددة الموقع مع تغير عددها بصفة مستمرة وعدم انتظامها كنسق ريفى مرتبط بوادى ودلتا النيل، وبالتالى فيمكن تحديد توابع القرى المصرية ضمن هذا البحث بأنها العزب والكفور والنجوع التى تتبع ١٨ محافظة تقع بنطاق الوادى والدلتا وهى بذلك تمثل النمط الرئيسى للنسق العمرانى للريف المصرى.

ووفق بيانات دليل وزارة التنمية المحلية فيبلغ عدد هذه التوابع ٢٨٥٨٢ عزبة وكفر ونجع تتوزع على:

- تسع محافظات بالوجه القبلى وصعيد مصر يتبعها ٧٣ مركز ادارى تضم ٤٣٢ وحدة محلية قروية تشمل ١٧٥٢ قرية يتبعها ١٠١٥٥ تابع قرى، بمتوسطات تبلغ ٥,٨ تابع لكل قرية، و١١٢٨ تابع قرية للمحافظة، و١٣٩ تابع للمركز، فيما يبلغ عدد المحافظات التى يقل عدد توابع قراها عن ١٠٠٠ تابع عدد ٥ محافظات وعدد المحافظات التى يبلغ عدد توابع قراها بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ تابع ٤ محافظات.

جدول (١) توابع قرى محافظات وجه قبلى

م	المحافظة	الوحدات المحلية		اجمالى عدد القرى	اجمالى عدد العزب والنجوع والكفور
		عدد المراكز	عدد الوحدات المحلية القروية		
١	المنيا	9	61	361	1831
٢	الفيوم	6	63	163	1771
٣	سوهاج	11	51	270	1574
٤	قنا	9	41	152	1402
٥	اسيوط	11	55	235	888
٦	بنى سويف	7	40	222	860
٧	أسوان	5	39	124	683
٨	الاقصر	6	34	56	574
٩	الجيزة	9	48	169	572
الاجمالى		73	432	1752	10155

- تسع محافظات بالوجه البحرى والدلتا يتبعها ٩٠ مركز ادارى تضم ٦٨٨ وحدة محلية قروية تشمل ٢٦٨٩ قرية يتبعها ١٨٤٢٧ تابع قرى، بمتوسطات تبلغ ٦,٩ تابع لكل قرية، و٢٠٤٧ تابع قرية للمحافظة، و٢٠٥ تابع للمركز، فيما يبلغ عدد المحافظات التى يقل عدد توابع قراها عن ١٠٠٠ تابع عدد ٢ محافظة وعدد المحافظات التى يبلغ عدد توابع قراها بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ تابع ٤ محافظات، وتضم عدد ٣ محافظات توابع قرى أكثر ٢٠٠٠ تابع قرى.

جدول (٢) توابع قرى محافظات وجه بحرى

م	المحافظة	الوحدات المحلية		اجمالى عدد القرى	اجمالى عدد العزب والنجوع والكفور
		عدد المراكز	عدد الوحدات المحلية القروية		
١	البحيرة	15	84	495	5731
٢	الشرقية	13	107	509	3872
٣	الدقهلية	16	121	497	2179
٤	كفر الشيخ	10	99	231	1798
٥	الغربية	8	69	321	1193
٦	الاسماعيلية	7	34	39	1100
٧	المنوفية	9	77	317	1022
٨	القليوبية	7	50	195	948
٩	دمياط	5	47	85	584
الاجمالى		90	688	2689	18427

وبنظرة عامة إلى كلا الجدولين يتضح الآتى:

* تمثل توابع القرى بالوجه البحرى نسبة ٦٤٪ من جملة توابع القرى بكلا الوجهين، كما أن محافظة البحيرة هى أكبر محافظة على مستوى الجمهورية تضم عدد توابع قرى بنسبة حوالى ٢٠٪ من جملة توابع القرى على مستوى الجمهورية، أما محافظات دمياط والجيزة والاقصر هى أصغر محافظات تضم عدد توابع قرى بنسبة حوالى ٢٪ من جملة توابع القرى لكل محافظة.

* يبلغ أقل متوسط لعدد توابع القرى بالنسبة لكل قرية ٣,٣ بمحافظتى المنوفية والجيزة وأكبر متوسط لعدد توابع القرى بالنسبة لكل قرية ٢٨,٢ بمحافظة الاسماعيلية، ويبلغ أقل متوسط لعدد توابع القرى بالنسبة لكل وحدة محلية قروية ١٢ تابع بكل من محافظتى دمياط والجيزة وأكبر متوسط لعدد توابع القرى بالنسبة لكل وحدة محلية قروية ٦٨ تابع بالبحيرة، ويبلغ أقل متوسط لعدد توابع القرى بالنسبة لكل مركز ٦٣,٥ بالجيزة وأكبر متوسط لعدد توابع القرى بالمنسبة لكل مركز ٣٨٢ بمحافظة البحيرة.

ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨ "حيث شهدت هذه الفترة تحولات اجتماعية وادراية عديدة كان لها أكبر الأثر على أعداد توابع القرى" فقد زاد اجمالى عدد العزب والكفور والنجوع على مستوى الجمهورية حوالى ٣٩٩٥ عزبة، ويختلف سبب الزيادة من محافظة لأخرى فزيادة عدد توابع القرى ببعض المحافظات بسبب استصلاح عدد كبير من الأراضى بنطاق هذه المحافظة أو بسبب كثرة التغييرات الادارية بالمحافظة.

الاطار القانونى لتوابع القرى:

على الرغم من كون الجانب الادارى هو المسيطر حاليا على تنظيم العمران فى مصر إلا أن الجانب التشريعى يظل ذا أهمية بالغة عند التعامل مع الكيانات الادارية وما يرتبط بذلك من أنظمة وقوانين ولوائح تحدد أسس التعامل والمهام والمسئوليات.

ومع التطورات والتغيرات المتلاحقة منذ القرن العشرين نجد أن أول قانون تم وضعه لتوابع القرى كان للعزب فى عام ١٩٣٣ حيث تم اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب والذى تضمن عدد من المواد على النحو التالى:

- المادة ١ الخاصة بتعريف العزبة حيث تم تعريفها بأنه تعتبر عزبة مهما اختلفت تسميتها عن ذلك عرفا مجموعة الأبنية التى تقام فى أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها، وتكون معدة لسكنى الزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء، ولحفظ الحاصلات الزراعية، وإيواء المواشى وما يتبع ذلك.
- المواد ٢، ٣ بخصوص ضرورة وجود ترخيص للعزبة حيث نصت على أنه يقدم طلب الترخيص الى المديرية بمعرفة المالك أو من يقوم مقامه، ويجب أن يرفق به رسم الموقع المراد انشاء العزبة فيه ورسم مبانيها مع مراعاة مساحة الأطيان التى يمتلكها طالب الترخيص فى الجهة المراد إنشاء العزبة فيها وعدد الأشخاص المشتغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الأطيان وبين كل قرية أو مكان آخر يتيسر فيه السكنى وامكان اتخاذ الوسائل مع مراعاة الشروط الصحية.
- تناولت المادة ٤ الحدود الأدنى لمسافات انشاء العزب من المعالم الرئيسية (طرق ومجارى مائية وبرك ،..)
- حددت المادة ٥ مدة سريان الترخيص ببناء العزبة من كونه نافذ المفعول لمدة سنتين يجوز تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز السنتين بشرط أن يكون المالك قد بدأ فعلا فى البناء،
- أتاحت المادة ٦ للمالك بعد انتهاء مدة الترخيص الاقتصار على إقامة جزء من الأبنية المرخص له بانشائها متى كان هذا الجزء مستوفيا كافة الشروط مما يصح عادة اعتباره عزبة قائمة.
- سمحت المادة ٧ بهدم العزبة إذا أنشئت أو شرع فى انشائها بدون ترخيص أو كان مرخصا بها ولم تستوف الشروط الصحية والمسافات المقررة بهذا القانون،على أنه اذا لم تثبت المخالفة إلا بعد مضى ستة شهور على إتمام البناء وكانت العزبة تتوافر فيها الشروط والاجراءات المبينة فى المادتين ٣ و٤ فإن المجلس يقرر اعتبارها عزبة مرخصة.
- أتاحت المادة ٨ إضافة مبانى جديدة بدون حاجة الى ترخيص سابق بشرط أن يتبع الشروط والاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٣ و٤، وفى حالة المخالفة يجوز للمجلس أن يقرر هدم تلك الأبنية.
- سمحت المواد ٩، ١٠، ١١ (شرط مصادقة القرار من مجلس الوزراء) بهدم العزبة إذا صارت عادة ملجأ لأكثر من واحد ممن ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها قانونا، أو إذا خلت العزبة من سكانها وتهدمت، أو إذا أنشئت بدون رخصة قبل العمل بالقانون أو بعده إذا تعسرت حراستها أو رفض المالك دفع مصاريف الحراسة.
- اشترطت المادة ١٢ عدم صدور قرار بالهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة كتابة بابداء أقواله للمجلس، ويشترط أن يكون قرار الهدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المنتخبين بالمجلس واذا لم يقم المالك بتنفيذ قرار الهدم فى الميعاد الذى يحدد له يجرى المدير الهدم وتحصل مصاريف الهدم من مالك العزبة وأجازت المادة ١٣ تطبيق أحكام المواد ٩ و١٠ و١١ على النجوع والكفور والقرى ولو لم يشملها تعريف العزبة إذا كانت مساكنها لا تزيد على عشرة.

ثم فى عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ٦٢ بشأن تحسين الصحة القروية والذى تم تعديله أكثر من مرة حيث كان الهدف منه ضم مشروعات الإصلاح القروي وكل ما من شأنه تحسين الصحة القروية خاصة تدبير المياه الصالحة للشرب وللأغراض الأخرى بإنشاء عمليات مياه صغرى، وردم أو تجفيف أو صرف البرك أو المستنقعات وأية مياه راكدة داخل القرى وفي دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر حول حدود القرية، وإصلاح وتوسيع دورات المياه بالمساجد وإنشاء حمامات عمومية صحية، وكذا إنشاء سويقات للأغذية ومذابح لحوم، والأهم من الناحية العمرانية كان الالزام بوضع خريطة تنظيم لكل قرية تتضمن امتدادها على أصول صحية في المستقبل وتشتمل تحسين شوارعها وميادينها القديمة بقدر المستطاع والمساعدة في إدخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية لتحسين التهوية ومنع الازدحام وإيواء الحيوانات في غير غرف الإقامة

وايجاد المراحيض القروية البسيطة في المنازل، وتوفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة وكذا عيادة طبية مجانية بكل مجموعة متقاربة من القرى يبلغ عدد سكانها من ١٥ إلى ٣٠ ألف نسمة.
ويلاحظ ارتباط عدد من القوانين التى صدرت بدءا من ثلاثينيات القرن الماضى حتى نهاية القرن العشرين٧ لعل أهمها القانون بشأن وضع نظام لمجالس المديريات رقـم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ وكذا قانون الاصلاح الزراعى القروى رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤، ثم القانون بشأن نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقـم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى يعتبر نقلة نوعية فى اختصاصات ومهام وتقسيم وحدات الحكم المحلى فى مصر من خلال نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية وتدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها، إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والذى مازال قائما العمل به حتى تاريخه وما تلاه من تعديلات مع الابقاء على مواده الأساسية حيث قسم أيضا وحدات الحكم المحلى إلى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية واستبدال المجالس المحلية بالمجالس الشعبية المحلية ويأتى القانون رقـم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ كأبرز قوانين تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باستبدال الحكم المحلي بالإدارة المحلية.
هذا ويتضح أنه من الناحية القانونية للهيكل الادارى والتنظيم المؤسسى للعمران أن القوانين الصادرة خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين راعت توابع القرى ونصت عليها ضمن أحكامها فى حين أنه منذ الستينيات حتى أواخر القرن العشرين تم وضع أسس للادارة المحلية ووحدات للحكم المحلى وتنظيم اختصاصات كل منها، لكن كان آخر مستوى ادارى تناولته هو القرية وأغفلت مستوى توابع القرى ولم تدرجه ضمن أى من أحكامها.
أما من الناحية القانونية فيما يخص تنظيم أعمال البناء وضبط أسس ومعايير انشاء المبانى فيتضح أيضا أن القوانين التى صدرت خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين راعت اشتراطات وتنظيم أعمال البناء والأبعاد العمرانية والبيئية والصحية والاجتماعية لتوابع القرى ونصت عليها ضمن أحكامها فى حين أنه منذ السبعينيات حتى أواخر القرن فقد صدر أحد أبرز قوانين تنظيم البناء بمصر وهو القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء إلا أن هذا القانون لم يتطرق إلى أعمال البناء وتنظيمها داخل توابع القرى.
وفى عام ١٩٨٢ صدر قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ والذى كان أحد محاولات ضبط منظومة العمران بمصر من خلال المخططات الهيكلية والعامة لكنه لم يتطرق كذلك إلى منهجية التخطيط العمرانى لتوابع القرى، وفى القرن الحادى والعشرين يأتى قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية كنموذج جديد للأطر التشريعية فى التعامل مع منظومة البناء والعمران فى مصر بشكل مجمع، وقد تمت الإشارة إلى توابع القرى ضمن مواد اللائحة التنفيذية لقانون البناء حيث تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من هذه اللائحة نص٨:
"أما بالنسبة للعزب والكفور والنجوع التابعة للوحدات المحلية فتقتصر مكونات المخطط الاستراتيجى لها على ما يلى: تحديد الحيز العمرانى حتى سنة الهدف مبينا مواقع الامتداد العمرانى المستقبلى ومناطق الخدمات الأساسية إن وجدت، تحديد الاشتراطات التخطيطية والبنائية لها وفقاً لما يرد بالمخطط الاستراتيجى العام للقرى التابعة لها هذه العزب أو النجوع أو الكفور" حيث يتضح أن هذه الفقرة ألزمت بوجود مخطط استراتيجى عام لتوابع القرى يقتصر على حيز عمرانى لها بحيث يشمل استعمالات الأراضى وبعض الخدمات (حال وجودها) ومناطق الامتداد العمرانى المقترحة حتى سنة الهدف مع وضع اشتراطات تخطيطية وضوابط بنائية لها وفقا للمخطط الاستراتيجى للقرية التى تتبعها العزبة.

الجانب التحليلى للبحث:

أسفرت الدراسة التحليلية التى أجراها الباحث لتوابع القرى المصرية الواقعة اداريا ضمن المحافظات الريفية لمصر وعددها ١٨ محافظة عن عدد من الخصائص تتضح فيما يلى:

الخصائص السكانية لتوابع القرى:

طبقا للاحصاء الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وفق التعداد العام للسكان عن عام ٢٠١٧ فقد بلغ عدد سكان القطاع الريفى بالمحافظات المصرية ما يقرب من الـ ٥٤ مليون نسمة موزعة بين القرى وتوابعها حيث يبلغ عدد سكان توابع القرى (العزب والكفور والنجوع) ١٨,٤ مليون نسمة يمثلون حوالى ثلث سكان الريف المصرى و١٩,٤٪ من اجمالى سكان مصر، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذى تمثله هذه التوابع فى النسق الريفى المصرى.
ويلاحظ كبر حجم سكان القطاع الريفى بمحافظات وجه بحرى عن حجم سكان هذا القطاع بمحافظات وجه قبلى نسبة ٥٥٪ مقابل ٤٥٪، فيما يقل عدد سكان عدد توابع القرى بمحافظات وجه بحرى عنه بمحافظات وجه قبلى (حوالى ٩,١ مليون بمحافظات الوجه البحرى مقابل ٩,٣ مليون نسمة بمحافظات الوجه القبلى)
وعن توزيع نسب سكان توابع القرى من اجمالى ريف كل محافظة فيوضح الجدول التالى النسب حجم سكان توابع القرى من اجمالى حجم سكانها الريفى موزعة على المحافظات الريفية بكلا الوجهين القبلى والبحرى وفقا لنتائج تعداد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٧

جدول (٣) نسب حجم سكان توابع القرى لاجمالى ريف كل محافظة بمحافظات الوجهين القبلى والبحرى٩

نسبة سكان توابع القرى لاجمالى سكان الريف أكثر من ٥٠٪	نسبة سكان توابع القرى لاجمالى سكان الريف بين ٢٥٪ ـ ٥٠٪	نسبة سكان توابع القرى لاجمالى سكان الريف أقل من ٢٥٪

المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
١.الاسماعيلية	٧٧٪	٧.الفيوم	٤٦,١٪	١٣.القليوبية	١٨,٧٪
٢.قنا	٦٠٪	٨.الشرقية	٤٠,٩٪	١٤.الدقهلية	١٨٪
٣.الاقصر	٥٩,١٪	٩.كفر الشيخ	٣٦,٤٪	١٥.الغربية	١٦,٦٪
٤.البحيرة	٥٤,٢٪	١٠.المنيا	٣١٪	١٦.المنوفية	١٦٪
٥.سوهاج	٥٣٪	١١.اسيوط	٢٩,٧٪	١٧.الجيزة	١٥,١٪
٦.اسوان	٥١,٣٪	١٢.بنى سويف	٢٦,٣٪	١٨.دمياط	٩,٤٪

وعن الفئات الحجمية لتوابع القرى فبرصد الاحجام السكانية لتوابع قرى ال ١٨ محافظة ريفية وفقا للتعداد العام للسكان الذى اجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٧ فإنه يمكن تقسيم الفئات الحجمية لتوابع القرى الى خمس فئات حجمية رئيسية كما يلى:

* الفئة الاولى (التوابع التى يقل عدد سكانها عن ١٠٠ نسمة) وهى أقل فئة وعادة ما تتميز هذه الفئة بكون العزب ذات نشاط سكنى فقط وبالتالى لا يزيد عدد المبانى تقريبا عن ٢٠ مبنى سكنى وتمثل هذه الفئة حوالى ثلث أحجام سكان توابع القرى.

* الفئة الثانية (من ١٠٠- ٥٠٠ نسمة) تمثل النسبة الأكبر من عدد توابع القرى على مستوى الجمهورية بما يزيد عن حوالى ٤٠٪ من جملة التوابع، ويغلب على هذه الفئة أيضا النشاط السكنى.

* الفئة الحجمية الثالثة (من ٥٠١ نسمة - ١٠٠٠ نسمة) تمثل نسبة ١٢ – ١٦ % من جملة التوابع إلا أن حجمها السكانى يجعلها ضمن الشريحة المثلى لاحجام التوابع، وغالبا ما تتميز هذه الفئة بوجود إحدى الخدمات كمسجد أو مدرسة للتعليم الأساسى.

* الفئة الحجمية الرابعة (من ١٠٠١ – ٢٥٠٠ نسمة) على الرغم من كونها أقل من الفئة السابقة حيث تمثل نسبة ٨-١٢٪ من جملة التوابع إلا أن حجمها السكانى يجعلها تنضم إليها ضمن الشريحة المثلى لاحجام التوابع، ودائما ما تتوافر بها خدمة تعليمية هى مدرسة تعليم اساسى

* الفئة الخامسة وهى الأكبر حجما (اكثر من ٢٥٠٠ نسمة) ولا تزيد نسبتها عن ٢,٥ % من جملة توابع القرى، وتحتاج هذه الفئة لإعادة نظر بسبب تجاوز حجمها لبعض أحجام قرى قائمة، فضلا عن توافر أكثر من خدمة مجتمعية بها، الامر الذى قد يمكن من تحويلها هذه العزب إلى قرى من خلال دراسة موقعها المكانى وعلاقتها بالقرى الواقعة بنطاقها الجغرافى وكذا نطاق تأثير الخدمات وتوافر البنية اساسية وامكانية الوصول والتنقل المكانى ومدى الارتباط والحركة من خلال شبكة الطرق، ويوضح كل من الجدول والشكل التالى النسب المئوية لتوابع القرى ضمن الفئات الحجمية لها.

ويوضح الجدول التالي نموذج للفئات الحجمية بمحافظتين إحداهما بالوجه البحرى والأخرى بالوجه القبلى، فعلى الرغم من أوجه الاختلاف بينهما سواء فى الموقع او عدد توابع القرى وحجم سكان الريف، إلا انه يلاحظ تقارب كبير فى نسب كل فئة حجمية لكلا المحافظتين.

جدول (٤) الفئات الحجمية لسكان توابع القرى بمحافظة كفر الشيخ ومحافظة بنى سويف

عدد العزب	أقل من ١٠٠ نسمة	١٠٠ – ٥٠٠ نسمة	٥٠١ – ١٠٠٠ نسمة	١٠٠١ – ٢٥٠٠ نسمة	أكثر من ٢٥٠٠ نسمة
النسبة المئوية	%	%	%	%	%
محافظة كفر الشيخ (نموذج لمحافظات الوجه البحرى)	650	912	351	203	٤١
	30%	42.3%	16.3	9.4%	٢%
محافظة بنى سويف (نموذج لمحافظات الوجه القبلى)	٢٨٣	٣٥١	١٢٧	٨٥	١٤
	%.٣٢,٩	٤٠,٨٪	١٤,٨٪	٩,٩٪	١,٦%

الخصائص العمرانية لتوابع القرى:

سبق التنويه عن أن مجال البحث يتناول التركيز على توابع قرى عدد ١٨ محافظة تقع بنطاق الوادى والدلتا تمثل النمط الرئيسى للنسق العمرانى للريف المصرى، وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء رسمى لمساحات الكتل العمرانية لتوابع القرى من عزب وكفور ونجوع، إلا أنه تم تحديد مساحة هذه التوابع من خلال نتائج مشروع اعداد الأحوزة العمرانية للعزب والكفور والنجوع على مستوى الجمهورية ١٠ الذى أعدته الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، حيث أسفر المشروع عن وضع حيز عمرانى للكتل العمرانية القائمة لأغلب توابع الجمهورية التى أمكن حصرها وتحديد موقعها، وبحساب اجمالى مساحات هذه الأحوزة فقد قدرت بحوالى ١٢٢ الف فدان يمثلون ٢٦,٢٪ من جملة مساحة الريف (ما يزيد عن ربع مساحة الريف المصرى).

وعن توزيع مساحات هذه التوابع على المحافظات الريفية يتضح كبر مساحة القطاع الريفى بمحافظات وجه بحرى عن مساحة هذا القطاع بمحافظات وجه قبلى نسبة ٥٣٪ مقابل ٤٧٪، بينما تقل مساحة توابع القرى بمحافظات وجه بحرى عنها بمحافظات وجه قبلى ٦٠,١ ألف فدان مقابل ٦٢,٦ ألف فدان، كما أنه بتتبع مساحات الكتل العمرانية لتوابع القرى فإنه يمكن تقسيم هذه المساحات لشرائح حيث تندرج مساحات الكتل العمرانية لتوابع القرى تحت خمس فئات رئيسية على النحو التالى:

* الفئة الاولى (تقل مساحتها عن ١ فدان) وتتضمن جميع توابع القرى التى لا تتجاوز مساحة كتلتها العمرانية ١ فدان، وتشغل هذه الفئة مساحة حوالى ٢-٥٪ من اجمالى مساحة توابع القرى.

* الفئة الثانية (من ١ فدان حتى اقل من ٥ فدان) وتشغل هذه الفئة أكثر من ربع مساحة توابع القرى، وتمثل نسبة تتراوح بين ٢٥-٣٥٪ من اجمالى مساحة توابع القرى.

* الفئة الثالثة (من ٥ حتى اقل من ١٥ فدان) وتشغل هذه الفئة أكثر من ثلث مساحة توابع القرى بنسبة تتراوح بين ٣٥-٤٢٪ من اجمالى مساحة توابع القرى.

* الفئة الرابعة (من ١٥ حتى اقل من ٢٥ فدان) وتشغل هذه الفئة مساحة حوالى ٨ - ١٨٪ من اجمالى مساحة توابع القرى.

* الفئة الخامسة الاكبر حجما (٢٥ فدان فاكثر) وتشغل هذه الفئة مساحة حوالى ١٢- ٢٠٪ من اجمالى مساحة توابع القرى.

وكمتوسط عام فعلى الرغم من كون الشريحة الاولى تمثل عدديا ١٥- ٢٥٪ من عدد توابع القرى، إلا أن مجموع مساحة كتلتها العمرانية تمثل ما يقرب من ٣,٥٪ من جملة مساحة التوابع، فى حين أن الشريحة الثانية تمثل عدديا ٤٥-٥٥٪ من عدد توابع القرى ويمثل مجموع مساحة الكتل العمرانية لها تقريبا ٣٢,٥٪ من جملة مساحة التوابع، وبالنسبة للفئة الثالثة التى تمثل عدديا ١٨- ٢٤٪ من عدد توابع القرى الا أن مجموع مساحة كتل هذه العزب تمثل أكبر مساحة لكتل التوابع بما يقدر بحوالى ٣٩٪ من اجمالى مساحة كتلتها العمرانية.

وبالنسبة لأكبر شريحتين فعلى الرغم من عدم تجاوز نسبتهما معا أكثر من ٦٪ من عدد عزب المحافظة الا أنهما تشغلان مساحة تجاوز اكثر من ٢٠٪ من مساحة الكتل العمرانية لتوابع القرى.

ويوضح الجدول التالي نموذج لشرائح مساحات الكتل العمرانية لتوابع القرى بمحافظتين إحداهما بالوجه البحرى والأخرى بالوجه القبلى، فعلى الرغم من أوجه الاختلاف بينهما سواء فى الموقع او عدد توابع القرى وحجم سكان الريف، إلا انه يلاحظ تقارب كبير فى نسب مساحة كل فئة لكلا المحافظتين.

جدول (٥) فئة مساحة توابع القرى ونسبتها المئوية بمحافظة المنوفية ومحافظة أسيوط

محافظة المنوفية (نموذج لمحافظات الوجه البحرى)	أقل من ١ فدان	١ ـ اقل من ٥ فدان	٥ ـ اقل من ١٥ فدان	١٥ ـ اقل من ٢٥ فدان	٢٥ فدان فاكثر
عدد العزب	٢٧٣	٥٨٧	٢١٧	٢٠	١٥
المساحة بالفدان	١٥٧,٥	١٤٧٨,١	١٧٧٧,٨	٣٥٨,٥	٥٩٣,٤
النسبة المئوية للمساحة	٣,٦٪	٣٣,٩٪	٤٠,٧٪	٨,٢٪	١٣,٦٪
محافظة أسيوط (نموذج لمحافظات الوجه القبلى)	أقل من ١ فدان	١ ـ اقل من ٥ فدان	٥ ـ اقل من ١٥ فدان	١٥ ـ اقل من ٢٥ فدان	٢٥ فدان فاكثر
عدد العزب	١٦٥	٤٩٧	١٩٣	٣٩	٢٣
المساحة بالفدان	١٠٤,٥	١٢٢٠,٣	١٦٦٢,٨	٧٢٥,٣	٨٢٥,٢
النسبة المئوية للمساحة	٢,٣٪	٢٦,٩٪	٣٦,٦٪	١٦٪	١٨,٢٪

وعن توزيع استعمالات الأراضى بتوابع القرى فيسيطر الاستعمال السكنى على استعمالات الأراضى لتوابع القرى حيث أنها ارتبطت منذ نشأتها كونها سكن العاملين بالنشاط الزراعى المحيط بها مما انعكس فى دور ووظيفة توابع القرى على طبيعة الاستعمالات بها، وبذلك يأتى الإستعمال السكنى كأكبر نسبة مئوية لإستعمالات الأراضى بمتوسط يزيد فى كثير من الأحيان عن ٦٥٪ من إجمالي مسطح الكتلة العمرانية.

وتتفاوت نسب باقى إستعمالات الأراضى الأخرى حسب توافرها سواء إستعمالات خدمية او أنشطة انتاجية او إستعمالات غير عمرانية، فضلا عن كون الطرق والشوارع تمثل نسبة ١٢ – ٢٤٪ من اجمالى مسطح الكتلة العمرانية، ويوضح الشكل التالى نماذج لاستعمالات أراضى بعض العزب التابعة لقرية ابو الخزر بمركز ابو حمص بمحافظة البحيرة

شكل (٢) نموذج لاستعمالات الأراضى ببعض توابع محافظة البحيرة ونسبها المئوية

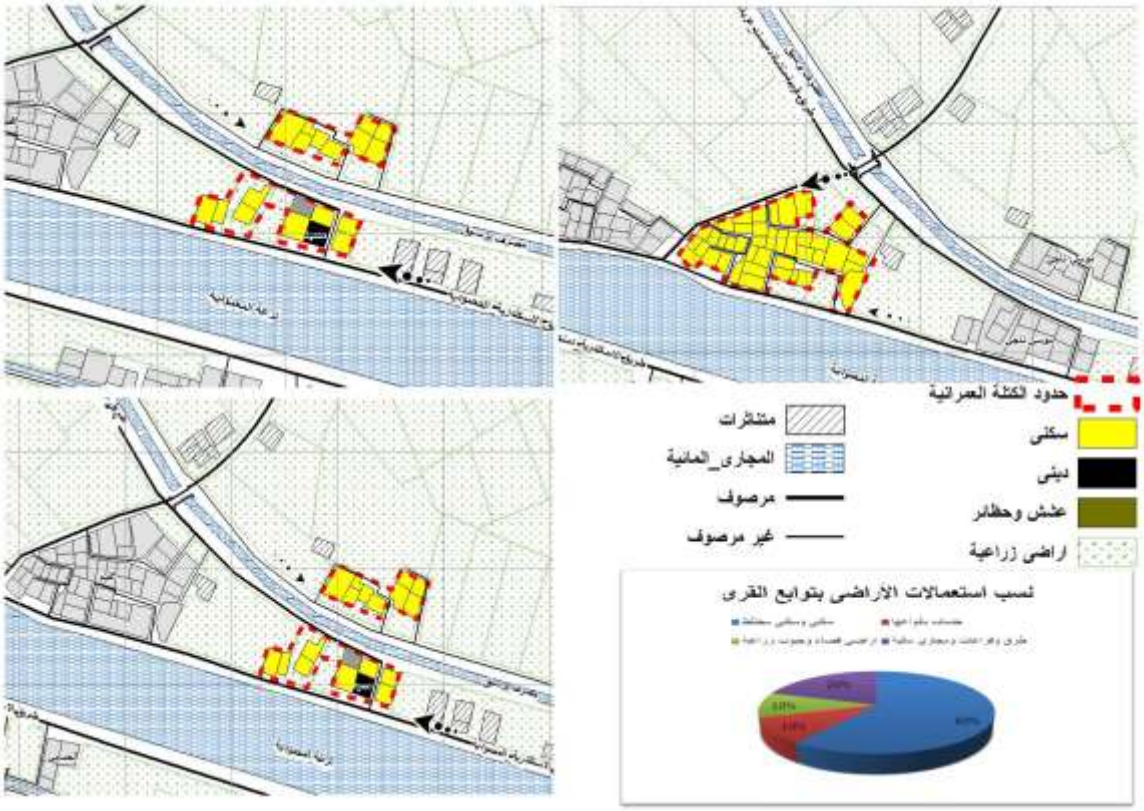

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، مشروع إعداد الأحوزة العمرانية للعزب والكفور والنجوع التابعة لمحافظة البحيرة، ٢٠١٢

وبالنسبة للنسيج العمرانى لهذه التوابع فلا يوجد نسيج عمرانى موحد يمكن توصيفه لكل توابع القرى بل لكل محافظة نمط ونسيج عمرانى يميز توابع قراها فضلا عن تنوع هذا النسيج والنمط داخل المحافظة الواحدة بل واختلافه من مركز لآخر، إلا أنه يمكن عموما وصف النسيج العمرانى لتوابع القرى وفقاً لمراحل تطورها ١١ فى نطاق القلب (السكن الأصلى للعزبة أو ما يسمى بالسكن الأساسى أو الكتلة الرئيسية) ثم نطاق النمو الجديد المتناثر والمنتشر فى الأراضى الزراعية حول الكتلة الرئيسية فى جميع الاتجاهات دون وجود ضوابط لتحديد نسب وحجم هذه الامتدادات وانتشارها وتفرقها بشكل عشوائى ضمن الاراضى الزراعية مع عدم تقيدها باى اشتراطات تخطيطية او ضوابط بنائية أو ارتباطها بكيانات ادارية او نواحى قانونية تتيح التعامل معها

كما أنه لا يكاد يختلف نمط التوزيع المكانى لتوابع القرى عن نمط التوزيع المكانى للقرى فيما عدا بعض التوابع التى تقع على اطراف المساحة المعمورة او على المجارى المائية سواء نهر النيل او ترع او مساقى او مصارف، لذا نجد أن النمط المنتشر والمبعثر هو السائد على مستوى الدلتا بين فرعى النيل وكذا شرق الدلتا بمحافظة الشرقية وايضا غربها بمحافظة البحيرة، بينما نجد أن النمط الشريطي والطولي هو السائد بمحافظات الوجه القبلى بطول الوادى على ضفتى النيل من اسوان حتى الجيزة فيما عدا محافظة الفيوم حيث يعتبر النمط المنتشر فيها هو السائد نظرا لطبيعة موقعها الجغرافية وكون مساحة منخفضها تتشابه فى الشكل مع الدلتا.

وبالنسبة لاتصال هذه التوابع بمرافق البنية الأساسية فلا يمكن قياس مدى اتصال توابع القرى بالمرافق الاساسية إلا من خلال نظرة شاملة لريف كل محافظة نظراً لكون مشروعات البنية الاساسية مشروعات ضخمة تخدم قطاعات سكانية بأحجام كبيرة قد تشمل قرى متجاورة ضمن مركز او قرى بأكثر من مركز أو مراكز باكملها أو عدة مراكز متجاورة.

وبالنسبة لمرفق الكهرباء فيعد أعلى نسب خدمة تتوافر لدى الريف حيث تصل أقل نسبة اتصال بمرفق الكهرباء ٩٤,١٪ اما بالنسبة لمرفق مياه الشرب فتبلغ أدنى نسبة اتصال بهذا المرفق ٨٢,١٪ .

وبالنسبة للصرف الصحى فتبلغ نسب الاتصال به أدنى نسب قياسا بباقى مرافق البنية الاساسية نظرا لعدم توافر شبكات الصرف الصحي وعدم استكمال عديد من مشروعات محطات الرفع والمعالجة بأغلب ريف المحافظات حيث لا تتجاوز ١,٥٪ بمحافظة الاقصر و٣٪ بمحافظة قنا وعليه فما زال الريف المصرى عموما وتوابع القرى خصوصا بحاجة ماسة لاستكمال الامداد بمرافق البنية الاساسية.

ومن خلال استعراض عدد من خصائص توابع القرى سكانيا وعمرانيا يتضح أهمية الدور الذى تلعبه هذه التوابع ممثلة فى العزب والكفور والنجوع فى النسق العمرانى الريفى المصرى حيث يمثل سكانها ثلث سكان الريف فيما يمثل حجم عمرانها

ربع حجم عمران الريف مع ضخامة أعدادها وانتشارها على مستوى جميع المحافظات الريفية الأمر الذى يتطلب تسليط مزيد من الضوء على هذه التوابع وتوجيه دراسات تتناول العديد من خصائصها فى ظل تنوعها واختلافها من محافظة لمحافظة بل من قرية لقرية، وتنوع وتعدد علاقات عناصر نسق عمرانها المختلف وتفاعلها باعادة توزيع السكان والأنشطة البشرية والتدرج الوظيفى وبحث قوى الجذب والطرد، وما يرتبط بذلك من نواحى ادارية وعمرانية واقتصادية متنوعة يمكن أن تساهم فى حل مشاكلها وتقليل الفجوة بين الريف والحضر وتعيد تشكيل النسق الريفى فى مصر.

ونظرا لاختلاف نمط توابع القرى من محافظة لأخرى بل اختلاف هذا النمط داخل المحافظة الواحدة وتباينها من قرية لأخرى فضلا عن كبر عدد هذه التوابع واختلاف العدد من قرية لأخرى، فيمكن تصنيف التوابع من خلال عدة معايير مختلفة تظهر السمات الأساسية لها.

حيث أنه بتحليل الباحث لما أسفرت عنه مخرجات مشروع إعداد الأحوزة العمرانية للعزب والكفور والنجوع التابعة لمحافظات الجمهورية يمكن تصنيف العزب والكفور والنجوع من خلال عدة معايير هى:

- معيار الموقع:

ويتضمن ٣ انماط رئيسية هى: وسط احواض زراعية - على محاور الطرق والمجارى المائية - على ضفاف نهر النيل او وسط جزر او على حواف الجبل

شكل (٣) نماذج توابع بامتداد الطرق والترع

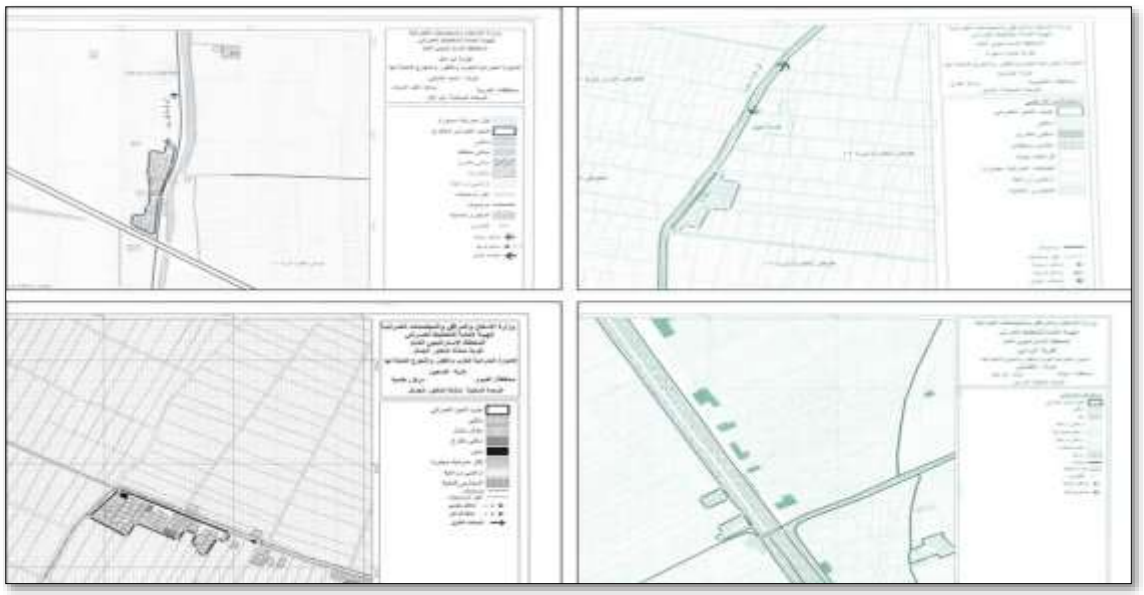

- معيار الشكل:

ويتضمن ٣ انماط رئيسية هى: شكل هندسى منتظم مثل مربع او مستطيل او مثلث – شريطى - غير منتظم أو عضوى

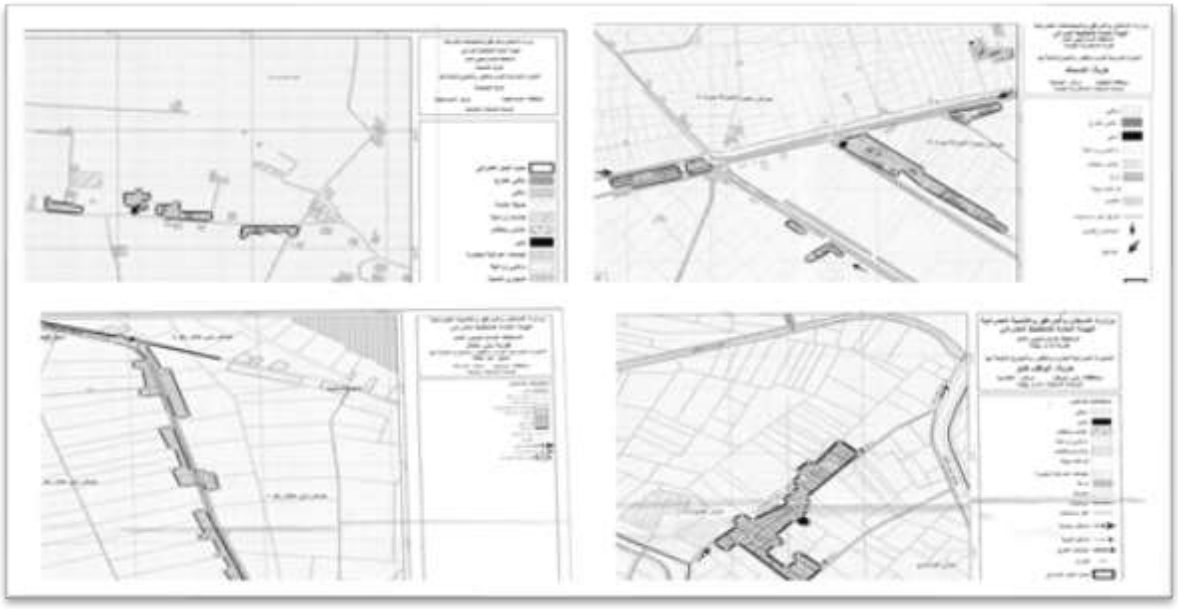

شكل (٤) نماذج توابع شريطية الشكل

- معيار التركيب العمرانى:

ويتضمن ٣ انماط رئيسية هى: توابع عبارة عن كتلة واحدة - توابع عبارة عن اكثر من كتلة متصلة - توابع عبارة عن اكثر من كتلة منفصلة

شكل (٥) نماذج توابع أكثر من كتلة منفصلة

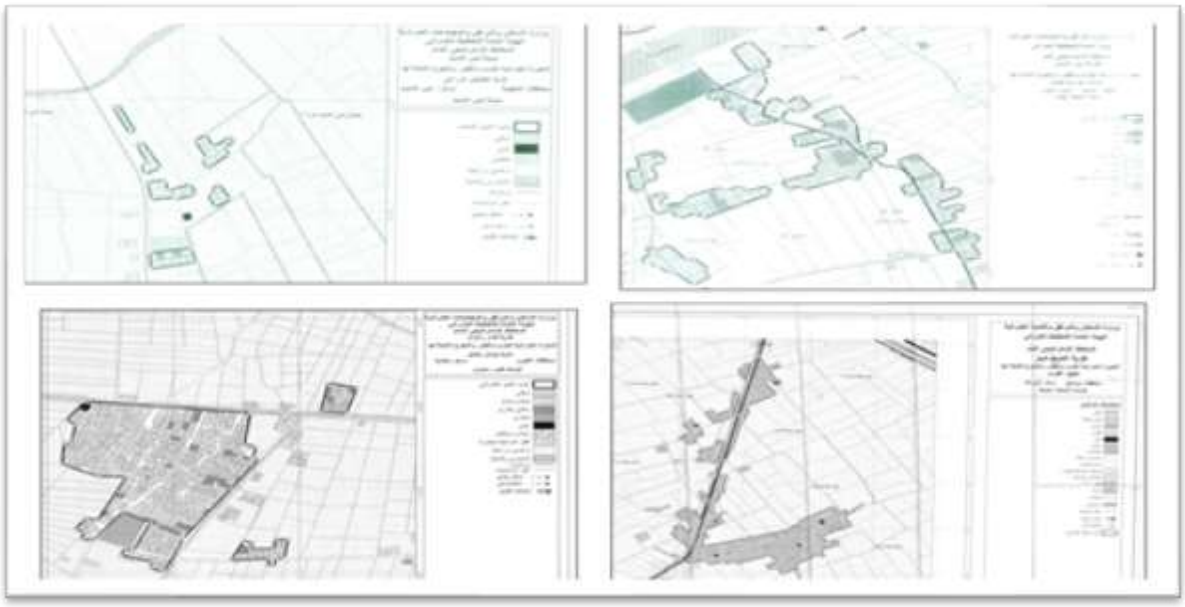

النتائج:

- تلعب توابع القرى المصرية دورا هاما فى عمران الريف المصرى خاصة بالمحافظات الريفية بنطاق وادى النيل والدلتا حيث تمثل حوالى ٥/١ سكان الجمهورية فضلا عن كونها التجمعات العمرانية ذات أضخم عدد ففيما لايتجاوز عدد المدن المصرية ٢٢٧ مدينة وعدد القرى ٤٧٤١ قرية يبلغ عدد توابع القرى ما يزيد عن ٢٩ ألف تابع أى ما يزيد عن ١٠٠ ضعف عدد المدن وست أضعاف عدد القرى.
- يعادل حجم عمران توابع القرى ربع مساحة عمران الريف المصرى وتعانى هذه التوابع من نفس ظواهر مشاكل القرى من الجوانب العمرانية والبيئية ونقص مرافق البنية الأساسية وسوء حالة شبكة الطرق.
- سيطرة البعد الادارى والنواحى غير الفنية أو المتخصصة على النسق العمرانى فى مصر مما أدى الى عدم انتظام التجمعات العمرانية المصرية ضمن نظام متدرج.

- وجود سيطرة التعامل مع الريف المصرى على أنه القرى فقط دون الالتفات إلى توابعها رغم كبر عددها بل وزيادة أحجام بعضها لتصل لحجم قرى أو تجاوزها خاصة ببعض محافظات الصعيد وعلى رأسها الأقصر واسوان.
- أدى تقزم الحيازات الزراعية بشكل عام ووجود ثغرات وعوار ببعض القوانين مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم مشكلة توابع القرى وحدوث تحولات جذرية فى الحياة الريفية والنسق العمرانى الريفى المصرى.
- أدت عدم كفاية القوانين التى تكفل حماية الأرض الزراعية وضوابط تنظيم البناء الى تآكل واختفاء مساحات زراعية كبيرة وتحولها لعمران عشوائى
- أثر غياب نظام ادارى متطور على ضعف التعامل مع المنظومة العمرانية خاصة فى العمران القائم وتدهور حالة هذا العمران بالريف المصرى عموما وتوابع القرى خصوصا.
- أسفر بعض من جهود تطوير الريف فى غياب استراتيجية قومية واضحة ومخططات تنموية اقليمية وتنسيق الجهات المعنية بالتطوير مع بعضها عن محاولات للتحسين غير فاعلة أو ملموسة ولم تأت بنتائجها المرجوة.

التوصيات:

- ضرورة تحقيق التوازن بين التنمية فى المجتمعات الريفية والحضرية فى اطار متكامل بين المستويات التخطيط القومى والاقليمى والمحلى.
- وضع ضوابط وأسس لتحويل توابع القرى إلى قرى من خلال معايير محددة مثل: الحجم، المسافة، الاتصالية، العلاقات الاجتماعية، توفر الخدمات
- ضرورة توصيل مرافق البنية الأساسية لتوابع القرى وتحسين وتطوير الخدمات بها بما يواكب ظروف وطبيعة هذه التجمعات.
- تفعيل مبدأ اللامركزية وتأكيد تطبيق المشاركة الشعبية المجتمعية وايجاد تشريع يختص بتنظيم أعمال البناء في المناطق ذات الخصوصية الثقافية[١٢] فى ظل تنوع هذه الثقافة بين ريف المحافظات المصرية بهدف الحفاظ على الطبيعة البنائية المحلية الخاصة بالقرية المصرية وتوابعها.
- تنمية الثروة البشرية بهذه التوابع وكامل الريف المصرى لتحقيق تنوع فى القاعدة الاقتصادية واعتبار البعد الزراعى من أهم الأبعاد المحلية للتنمية المستدامة ومراعاة البعد البيئى كأحد اهم ركائز التنمية الشاملة.
- دعم الحضر للريف للنهوض بالريف وليس استنزاف موارد الريف لصالح الحضر مع الأخذ فى الاعتبار الفوارق المكانية والاجتماعية بين المناطق.
- ضرورة التنسيق بين جهود الحكومة فى توفير الخدمات ووضع بدائل متعددة للتنمية الريفية وعدم الاعتماد على القرى الجديدة كخيار وحيد للتنمية الريفية مع البدء بنماذج تجريبية تمثل مشروعات ارشادية يمكن تقييمها والاستفادة من دروسها قبل التعميم.
- ادارة النمو العمرانى وتأهيل كوادر فنية للتحكم فى النمو العمرانى ومراعاة العوامل القومية والخصائص الاقليمية لكل مجتمع مع الأخذ فى الاعتبار الفوارق المكانية والاجتماعية بين المناطق.
- طرح بدائل متعددة للمشروعات الصغيرة بالتجمعات الريفية الصغيرة من عزب وكفور ونجوع واعطاء الاولوية لذات العمالة الكثيفة.

المصادر والمراجع:

١ سحر سيد عبد العزيز جادو "المنهج النظرى للنسق الحضرى المصرى فى ظل التغيرات العالمية والمحلية" كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى - القاهرة رسالة ماجستير ٢٠٠٥

٢ دلائل الأمانة العامة للمحليات بوزارة التنمية المحلية أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٨

٣ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - نتائج التعداد العام للسكان لعام ٢٠١٧ - مصر٢٠١٧

٤ القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين الى سن ١٩٤٥ – محمد رمزى – الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٤

٥ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر – حمدى الوكيل – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٧

٦ دليل الأمانة العامة للتنمية المحلية ٢٠١٨- وزراة التنمية المحلية - مصر

٧ قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بشأن نظام لمجالس المديريات والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام الاصلاح الزراعى القروى والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الادارة المحلية

٨ اللائحة التنفيذية لقانون البناء ١١٩ / ٢٠٠٨ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٩ - القاهرة، مصر - الوقائع المصرية، العدد ٨٢ تابع (أ) في ٨ ابريل ٢٠٠٩

٩ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - تقارير عدد الأسر والسكان بتوابع القرى طبقا للنتائج النهائية للتعداد لعام ٢٠١٧ – مصر ٢٠١٧

١٠ وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مشروع إعداد الأحوزة العمرانية للعزب والكفور والنجوع على مستوى الجمهورية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥

١١ تنمية القرية المصرية والتخطيط الاقليمى – احمد خالد علام واحمد جمال مرسى – مطبعة النهضة العربية – ١٩٧٣

١٢ عاصم عبد الحميد التركى "أثر التحولات الثقافية المعاصرة على البيئة المبنية دراسة على المناطق الريفية بدلتا مصر" كلية الهندسة جامعة المنوفية رسالة ماجستير ٢٠١١